Archive of SID

مجلة اللغة العربية وآدابها
السنة ١٠، العدد ٤، شتاء ١٤٣٦ هـ
صفحة ٦٩١- ٧٠٨

دواعي «الحذف»، فوائده، شروطه وأقسامه في النحو والبلاغة

شمسي واقف زاده*

أستاذة مساعدة، قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة آزاد الإسلامية، ورامين

(تاريخ الاستلام:١٢/ ١ /١٤٣٦؛ تاريخ القبول:٢٢/ ٢ /١٤٣٦)

الملخّص

الإيجاز على ضربين: قصر وحذف. ولكلا الضربين منزلة عالية من اللغة وأثر في العربية عظيم. أمّا الحذف يكون بالاستغناء عن شيء من اللفظ إما جملة أو أقلّ منها أو أكثر من جملة، ويكون ترك هذا المحذوف وطرحه أحمد من ذكره. يرتبط الحذف ارتباطًا وثيقًا بمعنى القول ودلالته وقدرته على التأثير. يشترك الحذف بين النحو والبلاغة وقد اهتمّ بها النحاة والبلاغيون من جوانب عديدة منها: الفوائد والأساليب والأدلة والشروط والأقسام.

فنستنتج عن طريق معالجة الآراء المختلفه:

- من دواعي الحذف الاختصار وتسهيل الحفظ وتقريب الفهم وضيق المقام وإخفاء الأمر على غير السامع والضجر والسآمة وتحصيل المعنى الكثير باللفظ اليسير.
- يستحسن الحذف في الاستعطاف وشكوى الحال والاعتذار والتعزية.
- لا يوجد في النحو غالباً باباً مستقلاً للحذف مع استعمالاته الكثيرة كالمبتدأ والخبر وحذف المفعول والفاعل وغيرهم.
- البلاغيون ينظرون إلى علّة الحذف والنكتة فيه ويدخلون فيه بالتفصيل ويدلون به جمال القرآن وآياته.
- يختلف الحذف عن الإضمار والاقتصار والاختصار اختلافاً.

هذا ما يُذكر مَزِيَّةً عامَّةً للحذف، ويبقى وراء كلِّ تعبير سرٌّ خاصٌّ به قائم على اختلاف المقامات والأحوال والأغراض.

الكلمات الرئيسية

الحذف، الإيجاز، النحو، البلاغة.

---

* الكاتب المسؤول
Email: shvaghefzadeh@yahoo.com

www.SID.ir

Archive of SID

مقدمة

إنّ الحذف أحد وجهي الإيجاز، وقد استقر لدى أهل البلاغة أن الإيجاز من أظهر دلائل الفصاحة، وأعلاها مكانة، وأشرفها مرتبة، أنه جماع البلاغة؛ وإنما استحق عند هم هذه المنزلة بأسباب بينوها في كتبهم. والحذف يخفف حمل الأسلوب، ويضع عنه كثيراً من العبارات التي تثقله، ويصفّي الكلام وينقيه ويهذّبه بحذف زوائده، وترك فضوله، ليجنّبه الإطالة، وينأى به عن الركاكة، ويحمي سامعه من الملل، ويبقى على نشاطه. وهذا مذهب مألوف عند العرب، وظاهر في كلامهم، فقد استعملوه في محادثاتهم ومخاطباتهم، وبنوا عليه كثيراً من أشعارهم، وزينوا به خطبهم التي يعدّونها لمحافلهم ومناسباتهم. وإنما شاع هذا في لسانهم، وجرى عليه الفهم، كانوا يعوّلون على اجتزاء القول، واختصار الجمل، ويتخففون عن كثير من الألفاظ، ويطرحون منها ما يمكن أن يدلّ غيرها مما ذكر عليها، ويغني عنها. ويجعلون القليل من الكلام علامة على الكثير منه، وتعارفوا على ذلك، وتواطأوا عليه، بل تنافسوا فيه.

ونزل الذكر الحكيم على رسول الله ﷺ بلسان عربي مبين، منتهجاً في ذلك سبيلهم، عاملاً بطريقتهم، جارياً على مذاهبهم، لا ينكرون فيه من لغتهم شيئاً. واعتمل القرآن الكريم في أسلوبه الحذف كما اعتمله العرب، فأدخله في عموم موضوعاته، وطرق جميع وجوهه وأشكاله، أيا كان محل المحذوف أصلياً أو فضلةً، إذا ترجّحت المصلحة بذلك، وقوى المسوّغ لطرحه، فحذف الجملة الطويلة، والعبارة القصيرة، والكلمة الواحدة، حتى سما فوق طاقات البشر، وبلغ حدّ الإعجاز الذي تضمحل دونه القدر (الشهري، ١٤٢٤، ص٢٣).

الحذف لغةً

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٢)؛ جاء في الصحاح: «حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً» (الجوهري، ٢٠٠٩، ج١، ص١٢٠). وفي لسان العرب: «حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْي عن جانبٍ والضرْبُ» (ابن منظور، ١٩٩٠، ج٩، ص٤٠).

www.SID.ir

Archive of SID

الحذف اصطلاحاً

الحذف في اصطلاح البلاغيين

«هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنّك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبِنْ» (الجرجاني، ٢٠٠٠، ص٤٦). وعقد للحذف ابن جني باباً سمّاه «بابٌ في شجاعة العربيّة» (ابن جني، ١٩٨٦، ج٢، ص٣٦٠).

أيضاً الحذف: ترك ذكر بعض الكلام لمقتضٍ يقتضي ذلك الترك ولقرينةٍ دالة على المتروك. وفي تسمية المتروك ذكره محذوفًا إشارة إلى أن هذا المتروك لمَّا كان الأصل، ذكرَه لشدَّة حاجة البيان إليه أو لغير ذلك كان كأنّه ذُكِرَ، ولو بالقوة البيانية، وليس بالفعل؛ ثم حذف لأمر اقتضى ذلك الحذف. وفي هذا مزيد تنبيه إلى أن ترك ذكره مع أهميته إنما يكون لمقتضٍ قويٍّ وجديرٍ بالاعتداد به. هذا وجهٌ ووجه آخر يمكن أن تلحظه، وهو أنَّ المتروك ذكره لا يكون إلا مع قرينة دالة عليه، فجعلوا دلالة القرينة عليه كأنّه ذكر، ثم كان حذفُ لفظه وبقاءُ دليله، فتحقق شيء من معنى الإسقاط الذي هو المعنى اللغوي للحذف (انظر: محمد سعد، ١٤٢٤، صص٢٨٢-٢٩٠).

الحذف في اصطلاح النحويين

النحو وعلم المعاني قد يشتركان في كثير من موارد الحذف ولكن النحاة ينظرون إلى الجهات الأعرابية وعلماء المعاني إلى الجهات البلاغية ودواعي الحذف ونكاته، فإذا قلنا «عالم الغيب» وحذفنا المسند إليه فالنحوي يقول هذا خبرٌ لمبتدءٍ محذوف وتقديره اللّه عالم الغيب وعالم المعاني، يقول إنّ المسند إليه هذا محذوف لتعينه؛ لأن المسند وهو عالم الغيب لا يسند إلى غيره؛ لأن العلم بالغيب من مستأثرات اللّه ولا يظهر على غيبه أحداً فتبين من هذا البيانان نظر النحوي ونظر البلاغي في الحذف يختلفان. هذا ينظر إلى علة الحذف والنكتة فيه وذاك ينظر إلى الأعراب فقط (ترجاني زاده، ١٣٤٠، ص١٤٩).

أوجه الكلام على الحذف

ويقع الكلام في الحذف من خمسة أوجه: في فائدته وفي أسبابه ثم في أدلته ثم في شروطه ثم في أقسامه.

www.SID.ir

Archive of SID

فوائد الحذف

- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه.

- زيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك بخلاف غير المحذوف.

- طلب الإيجاز والاختصار وتحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل.

- التشجيع على الكلام ومن ثم سمي شجاعة العربية.

- موقعه في النفس في موقعه على الذكر ولهذا قال شيخ الصناعتين عبد القاهر الجرجاني ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره ولله در القائل... إذا نطقت جاءت بكل مليحة... وإن سكتت جاءت بكل مليح... (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٤).

أسباب الحذف

- مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر نحو الهلال والله أي هذا فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال إذ لو ذكره مع ذلك لكان عبثا من القول؛ وقال الشاعر:

نحـن بمـا عنـدنا، وأنـت بمـا　　عنـدك راضٍ، والـرأي مختلـف

التقدير: نحن بما عندنا راضون (ابن عقيل، ١٣٨٤، ج١، ص٢٤٤).

- التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يفضى إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير نحو إياك والشر والطريق الطريق الله الله وباب الإغراء هو لزوم أمر يحمد به وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿**نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا**﴾ (الشمس: ١٣) على التحذير أي احذروا ناقة الله فلا تقربوها وسقياها إغراء بتقدير الزموا ناقة الله وكقول الشاعر:

أخـاك أخـاك؛ إنّ مـن لا أخـاً لـه　　كسـاعٍ إلى الهيجـا بغـير سـلاح

التقدير: الزم اخاك (ابن عقيل، ١٣٨٤، ج٢، ص٣٠١).

- التفخيم والإعظام وبهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿**حَتَى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ (الزمر: ٧٣)

www.SID.ir

Archive of SID

فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شأنه ولا يبلغ مع ذلك كنه.

– التخفيف لكثرة دورانه في كلامهم كما حذف حرف النداء في نحو: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾ (يوسف: ٢٩) والعرب تقول لا أدر فيحذفون الياء والوجه لا أدري؛ لأنه رفع وتقول لم أبل فيحذفون الألف والوجه لم أبال ويقولون لم يك فيحذفون النون كل ذلك يفعلونه استخفافاً لكثرته في كلامهم؛ ومنها حذف نون التثنية والجمع وأثرها باق نحو الضاربا زيداً والضاربو زيداً.

– رعاية الفاصلة نحو: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ (الضحى: ٣) ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ**﴾ (الفجر: ٤).

– صيانة اللسان عنه كقوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**﴾ (البقره: ١٨) أي هم (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٨).

للحذف أيضاً أسباب قياسية صرفية أو صوتية وهي:

– التقاء الساكنين: إذا التقى ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين، وجب التخلص من التقائهما بحذف أولهما أو تحريكه؛ ومن ذلك حذف لام الفعل الناقص عند الاتصال بواو الجماعة مثل: يسعون، وحذف عين الفعل الأجوف في حالة جزمه مثل: لمَيَصُمْ.

– حذف حروف العلة استثقالاً: الفعل المثال الذي فاؤه واو تحذف في المضارع استثقالاً؛ نحو: (وقف – يقف) (وعد – يعد)، بدلاً من (يَوْقَفُ) و(يَوْعَدُ).

– حذف الهمزة استثقالاً: مثل همزة الفعل (رأى) تحذف في المضارع فيقال: (يرى) بدلاً من (يرأى).

– الحذف للوقف: ويكون في النطق لا الكتابة؛ مثل حذف الضمة والكسرة المنونتين عند الوقوف؛ نحو: (هذا زيد) و(مررت بزيد)؛ فننطق بالدال من كلمة (زيد) ساكنة.

– صيغ الجمع: فتحذف تاء التأنيث في الجمع بالألف والتاء؛ فنقول: (ورقات، عائلات، سرقات)، جمعًا لـ(ورقة، عائلة، رقة).

– صيغ التصغير: إذا صغرت (السَّفَرْجلة) كانت لك أوجه أحدها أن تقول (سُفَيْرِجَة) فتحذف اللام في التصغير وإن شئت قلتَ (سُفَيْرِلة) فتحذف الجيمَ. وكذلك (عَنْدَلِيب) تصغر على (عَنَادِل) و(عَنَادِب).

– الحذف للنسب: مثل حذف تاء التأنيث؛ فنقول في النسب إلى فاطمة: (فاطميّ)، وحذف بعض الحروف مثل (جُهَنِيّ) في النسب إلى جهينة، وحذف عجز الجملة المنسوب إليها وحذف

www.SID.ir

Archive of SID

عجز المركب المزجي، فتقول في تأبط شرًّا: (تأبطيّ)، وفي بعلبك (بعليّ). أما المركب الإضافي، فإن كان صدره ابنا، أو كان معرفًا بعجزه، حُذِف صدره، وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في ابن الزبير: (زبيريّ) وفي أبي بكر: (بكريّ).

- الحذف للترخيم: والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفاً، من خصائص المنادى لا يجوز في غيره إلا لضرورة الشعر؛ كقولنا (يا سُعَا) في ترخيم (سُعَاد).

أدلة الحذف

ولما كان الحذف لا يجوز إلا لدليل احتيج إلى ذكر دليله والدليل تارة يدل على محذوف مطلق وتارة على محذوف معين:

فمنها أن يدل عليه العقل حيث تستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف كقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ (يوسف: ٨٢) فإنه يستحيل عقلاً تكلم الأمكنة إلا معجزة.

ومنها أن تدل عليه العادة الشرعية كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾ (البقرة: ١٧٣).

فإن الذات لا تتصف بالحل والحرمة شرعاً إنما هما من صفات الأفعال الواقعة على الذوات فعلم أن المحذوف التناول ولكنه لما حذف وأقيمت الميتة مقامه أسند إليها الفعل وقطع النظر عنه فلذلك أنث الفعل في بعض الصور كقوله تعالى: ﴿**حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ**﴾ (المائدة: ٣) وقيل: إن هذه الآية من باب دلالة العقل ممنوع؛ لأن العقل لا يدرك محل الحل ولا الحرمة فلهذا جعلناه من دلالة العادة الشرعية.

ومنها أن يدل العقل عليهما أي على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾ (الفجر: ٢٢) أي أمره أو عذابه أو ملائكته؛ لأن العقل دل على أصل الحذف ولاستحالة مجيء البارئ عقلاً؛ لأن المجيء من سمات الحدوث ودل العقل أيضاً على التعيين وهو الأمر ونحوه.

ومنها أن يدل العقل على أصل الحذف وتدل عادة الناس على تعيين المحذوف كقوله تعالى: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ**﴾ (يوسف: ٣٢) فإن يوسف عليه السلام ليس ظرفاً للومهن فتعين أن يكون غيره فقد دل العقل على أصل الحذف ثم يجوز أن يكون الظرف حبه بدليل: ﴿**شَغَفَهَا حُبًّا**﴾ (يوسف: ٣٠) أو مراودته بدليل: ﴿**تُرَاوِدُ فَتَاهَا**﴾ (يوسف: ٣٠) ولكن العقل لا يعين واحداً منها بل العادة دلت على أن المحذوف هو الثاني فإن الحب لا يلام عليه صاحبه؛ لأنه يقهره ويغلبه وإنما اللوم فيما للنفس فيه اختيار وهو المراودة لقدرته على دفعها.

www.SID.ir

Archive of SID

ومنها أن تدل العادة على تعيين المحذوف كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾ (آل عمران: ١٦٧) أي مكان قتال والمراد مكانا صالحا للقتال (السيوطي، ١٤٠٤، ج٢، ص٩٤)؛ لأنهم كانوا أخبر الناس بالقتال والعادة تمنع أن يريدوا لو نعلم حقيقة القتال فلذلك قدره مجاهد مكان قتال. وقيل إن تعيين المحذوف هنا من دلالة السياق لا العادة.

ومنها أن يدل اللفظ على الحذف والشروع في الفعل على تعيين المحذوف كقوله: ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفاً؛ لأن حرف الجر لابد له من متعلق ودل الشروع على تعيينه وهو الفعل الذي جعلت التسمية في مبدئه من قراءة أو أكل أو شرب ونحوه ويقدر في كل موضع ما يليق ففي القراءة أقرأ وفي الأكل آكل ونحوه.

وقد اختلف هل يقدر الفعل أو الاسم وعلى الأول فهل يقدر عام كالابتداء أو خاص كما ذكرنا؟

ومنها تقدم ما يدل على المحذوف وما في سياقه كقوله: ﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ (الصافات: ١٧٩) أي أنظرهم وأبصر ما ضيعوا من أمر الله فسوف يرون العذاب (الطبرسي، ١٣٧٢، ج٨، ص٥٣٨). وفي موضع آخر نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ (ص: ٧٥) وفي موضع آخر: ﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾ (الأعراف: ١٢) وكقوله ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾ (الأحقاف: ٣٥) أي هذا بدليل ظهوره في سورة إبراهيم فقال تعالى: ﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ﴾ (إبراهيم: ٥٢) ونظائره (انظر: الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١١٢).

شروط الحذف

واشترط النحاة للحذف وجود دليل على المحذوف، قال ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته، فأمّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت ، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال ـ من الجار والجواب ـ دليلاً على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك: زيداً، إذا أردت: اضرب زيداً، أو نحوه، ومنه إياك، إذا حذرته؛ أي: احفظ نفسك ولا تُضعِها، والطريقَ الطريقَ، وهلاّ خيراً من ذلك ، ...، وكذلك الشرط في نحو قوله: «الناس مجزيون بأفعالهم إنْ خيراً فخيراً وإنْ شراً فشراً» ؛ أي: إنْ فعل المرء خيراً جزي خيراً، وإنْ فعل شراً جزي شراً» (ابن جني، ١٩٨٦، ج٢، ص٣٦٠).

www.SID.ir

Archive of SID

وذكر ابن هشام شروطاً ثمانية للحذف جعل أوّلها: وجود دليل حالي، أو مقالي، أو صناعي، ومثّل لذلك قائلاً: الدليل الحالي كقولك لمن رفع سوطاً: زيداً بإضمار اضرب، ومنه: ﴿**قَالُواْ سَلاَماً**﴾ (هود: ٦٩) أي سلمنا سلاماً، ومنه قول الشاعر:

على حين ألهى الناس جَلُّ أمورهم فَنَـدلاً زريـق المـالَ نـدلَ الثعالـب

التقدير: أُندل ندلاً (ابن عقيل، ١٣٨٤، ج١، ٥٦٦). أو مقالي كقولك لمن قال: من ضرب؟ «زيداً»، ومنه: ﴿**مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرا**﴾ (النحل: ٢٤) أو صناعي كما في قولك: «زيدٌ ضربته» وقولك: «ضربني وضربتُه زيد» (ابن هشام، ٢٠٠٢، ج٢، ص١٢٤٢).

وقال الزركشي في البرهان: إنّ من شروط الحذف أنْ تكون في المذكور دلالة على المحذوف إما من لفظه أو من سياقه وإلا لم يتمكن من معرفته فيصير اللفظ مخلا بالفهم ولئلا يصير الكلام لغزاً فيهجن في الفصاحة وهو معنى قولهم لابد أن يكون فيما أبقى دليل على ما ألقى. وتلك الدلالة مقالية وحالية:

فالمقالية قد تحصل من إعراب اللفظ وذلك كما إذا كان منصوباً فيعلم أنه لابد له من ناصب وإذا لم يكن ظاهراً لم يكن بد من أن يكون مقدراً نحو أهلاً وسهلاً ومرحباً، أي وجدت أهلاً وسلكت سهلاً وصادفت رحباً ومنه قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ**﴾ (الحمد: ١) على قراءة النصب وكذلك قوله: ﴿**وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾ (النساء: ١) والتقدير احمدوا الحمد واحفظوا الأرحام وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً**﴾ (البقرة: ١٣٨) ملة أبيكم إبراهيم (الحج: ٧٨).

والحالية قد تحصل من النظر إلى المعنى والنظر والعلم فإنه لا يتم إلا بمحذوف وهذا يكون أحسن حالا من النظم الأول لزيادة عمومه كما في قوله فلان يحل ويربط أي يحل الأمور ويربطها أي ذو تصرف .

وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير كقولهم في: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾ (القيامة: ١) إن التقدير لأنا أقسم؛ لأن فعل الحال لا يقسم عليه وقوله تعالى: ﴿**تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾ (يوسف: ٨٥) التقدير لا تفتأ؛ لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت اللام والنون كقوله: ﴿**بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ**﴾ (التغابن: ٧) (انظر: الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١١٣). وقول الأعشى:

إنّ مَـــن لام في بـــني بنـــتِ حسّـــا نَ الُمْـــــه واعصـــــهِ في الخطـــــوب

www.SID.ir

Archive of SID

إنّ التقدير: إنّه أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله (ابن هشام، ٢٠٠٢، ج٢، ص١٢٤٢).

فلهذا لابد للحذف من قرينة مُصاحِبة تَدُلُّ على المحذوف، وتكون هذه القرينة حالية أو عقلية أو لفظية، وقد وضع النُّحاة مجموعة من الشروط للحذف هي:

- وجود الدليل على المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لايكون في حذفه ضرر.

- ألا يكون المحذوف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه.

- ألا يكون مؤكَّدًا، فلا يُحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيته نفسَه زيد.

- ألا يكون عوضًا عن شيء محذوف؛ فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقاً ولا التاء من نحو: (عِدَةٌ وزِنَة).

- ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا؛ فلا يُحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها.

- ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل.

- ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول ـ وهو الهاء ـ من ضربني.

ضربته زيد؛ لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول.

- ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي؛ فلا يحذف الضمير في: زيد.

ضربته؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى (انظر: ابن هشام، ٢٠٠٢، ج٢، ص١٢٤٤).

الحذف نوعان

الحذف الواجب: وهو حذف يوجبه النظام النحوي للجملة، بحيث يكون ذكر المحذوف خطأ، ويقع هذا الحذف في العناصر الإسناديَّة ـ كالمبتدأ في الجملة الاسميَّة، والفعل في الجملة الفعليَّة ـ عدا الفاعل.

www.SID.ir

Archive of SID

الحذف الجائز: وهو حذف يقتضيه الموقف الاستعمالي، حيث يكون الذكر غير ممنوع في الصناعة لكنَّه يضرُّ بالمعنى المقصود من المتكلِّم، ويقع على العناصر الإسناديَّة وغيرها.

ويُحاط كلُّ نوع من أنواع الحذف الواجب بقواعد وشروط تنظِّم وقوعه، فلا مجال فيه لغير النظام النحويِّ.

أمَّا الحذف الجائز فإنَّ أهم شرط فيه هو وجود القرينة اللفظيَّة أو المعنويَّة، وهو ما سمّي «دليل الحذف»، جعل أحد نوعيه الدليل غير الصناعي، أي الَّذي لا علاقة له بصناعة النحو، وإنَّما يكون الاحتكام فيه إلى الحال، أو إلى المنطوق. ففي قول المترقِّب لرؤية الهلال: الهلال وربِّ الكعبة، دليل الحذف حالي، وتقدير المحذوف مبتدأ (هذا الهلالُ) تختلف علاقات نطقه عن تقديره فعلاً (رأيت الهلالَ)، وكذلك إذا قلنا لمن أتى بالماء: أباك، أي: اسق أباك، فالدليل على المحذوف في هذه الأساليب وأمثالها حالي، أي مُستنبَط من قرينة الحال ، مع أنَّ الحكم هنا لايصفو للحال فقط؛ فقد أعاننا على تقدير المحذوف. أمَّا الدليل المقالي فهو ما يوجد في كلام منطوق في المقام نفسه، كما أسأل شخصًا: مَن عندك؟ فيقول: محمَّد، أي: محمَّد عندي.

النوع الأول: ما يسمى بالاقتطاع وهو حذف بعض حروف الكلمة، وأنكر ورود هذا النوع في القرآن، ورد بأن بعضهم جعل منه فواتح السور على القول بأن كل حرف منها من اسم من أسمائه كما تقدم، وادعى بعضهم أن الباء في ﴿**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ**﴾ (المائدة: ٦)، أو لكلمة بعض ثم حذف الباقي، ومنه قراءة بعضه ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالُ**﴾ (الزخرف: ٧٧) بالترخيم، ولما سمعها بعض السلف قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم. وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة (الزمخشري، ١٤٠٧، ج٤، ص٢٦٤) وكقول الشاعر:

يحيـــي رفـــات العظـــام باليـــة والحـق يـا مـال غـير مـا تصـف

أى: يحيي الله المتفتت من العظام حال كونها بالية، يقال: رفته رفتاً، إذا فتته. والرفات: اسم منه كالفتات، قال: والحق غير ما تذكره يا مالك، فرخمه بحذف الكاف، كأنه كان أخبره بموت أحد ثم ظهرت حياته (الزمخشري، ١٤٠٧، ج٤، ص٢٦٤). ويدخل في هذا النوع حذف همزة أنا في قوله: ﴿**لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي**﴾ (الكهف: ٣٨)، أصله لكن أنا، فحذفت الهمزة وألقيت حركتها على نون لكن، فتلاقت النونان فكان الإدغام. ونحوه قول القائل:

وترمينني بالطّرف أي أنت مذنب وتقليـــنني لكـــنّ إيّـــاك لا أقلـــى

www.SID.ir

Archive of SID

أى: لكن أنا لا أقليك وهو ضمير الشأن، والشأن الله ربى، والجملة خبر أنا، والراجع منها إليه ياء الضمير (الزمخشري، ١٤٠٧، ج٢، ص٧٢٢).

النوع الثاني: ما يسمى بالاتفاق، وهوأن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفي كقوله: ﴿**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ**﴾ (النحل: ٨١)، أي والبرد، وخص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبالدهم حارة والوقاية عندهم من الحر أهم لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿**وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا**﴾ (النحل: ٨٠)، وفي قوله: ﴿**وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَاناً**﴾ (النحل: ٨١)، وفي قوله تعالى: ﴿**وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ**﴾ (النحل: ٥) ومن أمثلته هذا النوع ﴿**بِيَدِكَ الْخَيْرُ**﴾ (آل عمران: ٢٦)، أي والشر، وإنما خص الخير بالذكر؛ لأنه مطلوب العباد ومرغوبه، أولأنه أكثر وجوداً في العالم، أو لأن إضافة الشر إلى الله تعالى ليس من باب الآداب، كما قال صلى الله عليه وسلم والشر ليس إليك ومنها ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ أو وما تحرى، وخص السكون بالذكر؛ لأنه أغلب الحالين على المخلوق من الحيوان والجماد، ولأن كل متحرك يصير إلى السكون. ومنها ﴿**وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ (البقرة: ٣)، أي والشهادة، لأن الإيمان بكل منهما واجب، وآثر الغيب لأنه أمدح ولأنه يستلزم الإيمان بالشهادة من غير عكس.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه كقوله تعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ**﴾ (هود: ٣٥) التقدير: إن افتريته فعلى إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون. وقوله: ﴿**وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَلَا يُعَذِّبُهُمْ**﴾ (الأحزاب: ٢٢). وقوله: ﴿**فَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ**﴾ (البقرة: ٢٢٢)، ﴿**فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ**﴾ أي حتى يطهرن من الدم ويتطهرن بالماء، فإذا طهرن وتطهرن فأتوهن. وقوله: ﴿... **خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً**﴾ (التوبة: ١٠٢)، أي عملاً صالحاً بسيء وآخر سيئاً بصالح (انظر: الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١١٤).

النوع الرابع: ما يسمى بالاختزال، وهو ما ليس واحداً مما سبق، وهو أقسام لأن المحذوف إما كلمة اسم أو فعل أو حرف أو أكثر. وهو كثير في القرآن جدّاً (انظر، السيوطي، ١٤٠٧، ج٢، صص٢٩٥-٣٠٢).

www.SID.ir

Archive of SID

أغراض الحذف

للحذف أحد عشر غرضاً بلاغيّاً وهي: الأوّل: الاختصار، والثاني: التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأنّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهمّ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس: ١٣) والثالث: التفخيم والإعظام؛ والرابع: التخفيف لكثرة دورانه في الكلام كما حذف حرف النداء، والخامس: كونه لا يصلح إلا له كما في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (الحشر: ٢٢)، والسادس: شهرته حتّى يكون ذكره وعدمه سواء، والسابع: صيانته عن ذكره تعظيماً وتشريفاً، والثامن: صيانة اللسان عنه تحقيراً، التاسع: قصد العموم، والعاشر: رعاية الفاصلة، والحادي عشر: قصد البيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ﴾ (الأنعام: ١٤٩) أي فلو شاء هدايتكم (انظر: أبو شادي، ١٩٩٢، صص١٤٩-١٥١).

وابن هشام أعرض عن تفصيل تلك الأغراض ورأى أنّها من مهامّ علماء البيان ولا تلزم علماء النحو، قال: الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأنْ يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، ...، وأمّا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنّه تطفّل منهم على صناعة البيان (ابن هشام، ٢٠٠٢، ج٢، ص١٣٣٦).

هل الحذف نوع من أنواع المجاز؟

جاء في «أسرار البلاغة»: واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها، فقد توصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها، ومثالُ ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعرابَ المضافِ في نحو: ﴿وَاسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، والأصل: واسئل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجرُّ، والنصبُ فيها مجازٌ، وهكذا قولهم: «بنو فلانٍ تَطَؤُهم الطريقُ»، يريدون أهلَ الطريق، الرَّفع في الطريق مجاز؛ لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقّه في أصله هو الجرُّ، ولا ينبغي أن يقال: إن وجهَ المجاز في هذا الحذفُ، فإن الحذفَ إذا تجرَّد عن تغيير حُكْم من أحكام ما بقي بعد الحذفِ لم يُسَمَّ مجازاً، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلق وعمرٌو، فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجازٌ؟ وذلك لأنه لم يُؤَدِّ إلى

www.SID.ir

Archive of SID

تغيير حكم فيما بقي من الكلام، ويزيدُه تقريراً أن المجاز إذا كان معناه: أن تجوزَ بالشيء موضعَه وأصلَه، فالحذفُ بمجرَّده لا يستحقّ الوصف به؛ لأنَّ تَرْك الذكر وإسقاطَ الكلمة من الكلام، لا يكون نقلاً لها عن أصلها، إنما يُتصوَّر النقل فيما دخل تحت النطق، وإذا امتنع أن يوصف المحذوفُ بالمجاز، بقي القولُ فيما لم يحذف، وما لم يُحْذَف ودخل تحت الذكر، لا يزول عن أصله ومكانه حتى يُغيَّر حُكمٌ من أحكامه أو يغيَّر عن مَعَانيه، فأما وهو على حاله، والمحذوفُ مذكورٌ، فتوهُّمُ ذلك فيه من أبعد المحال فاعرفه. وإذا صحَّ امتناعُ أن يكون مجرَّدُ الحذفِ مجازاً، أو تحقَّ صفةُ باقي الكلام بالمجاز، من أجل حذفٍ كان على الإطلاق، دون أن يحدُث هناك بسبب ذلك الحذف تغيُّرُ حكمٍ على وجهٍ من الوجوه (الجرجاني، ١٩٧٧، ص٣١٩).

أمّا «المشهور أن الحذف مجاز وحكى إمام الحرمين في التلخيص عن بعضهم أن الحذف ليس بمجاز إذ هو استعمال اللفظ في غير موضعه والحذف ليس كذلك؛ وقال ابن عطية في تفسير سورة يوسف وحذف المضاف هو عين المجاز أو معظمه وهذا مذهب سيبويه وغيره من أهل النظر وليس كل حذف مجازا انتهى؛ وقال الزنجاني في المعيار: إنما يكون مجازا إذا تغير بسببه حكم؛ فأما إذا لم يتغير به حكم كقولك زيد منطلق وعمرو بحذف الخبر فلا يكون مجازا إذا لم يتغير حكم ما بقى من الكلام. والتحقيق أنه إن أريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه فالمحذوف ليس كذلك لعدم استعماله وإن أريد بالمجاز إسناد الفعل إلى غيره وهو المجاز العقلي فالحذف كذلك» (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٣).

وقيل الحذف أربعة أقسام:

قسم يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد نحو: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾، أي أهلها إذ لا يصح إسناد السؤال إليها. قسم يصح بدونه لكن يتوقف عليه شرعا كقوله: ﴿**فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**﴾ (البقرة: ١٨٤)، أي فأفطر فعدة.

قسم يتوقف عليه عادة لا شرعا نحو: ﴿**أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ**﴾ (الشعراء: ٦٣)، أي فضربه.

قسم يدل عليه دليل غير شرعي ولا هو عادة نحو: ﴿**فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ**﴾ (طه: ٩٦)، دل الدليل على أنه إنما قبض من أثر حافر فرس الرسول.

وليس في هذه الأقسام مجاز إلا الأول؛ وقال الزنجاني في المعيار: إنما يكون مجازا إذا تغير

www.SID.ir

Archive of SID

حكم فأما إذا لم يتغير كحذف خبرالمبتدأ المعطوف على جملة فليس مجازا إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام؛ وقال القزويني في الإيضاح متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾، فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغير الإعراب نحو: «﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ فلا توصف الكلمة بالمجاز» (انظر، السيوطي، ١٤٠٧، ج٢، صص١٥٢-١٥٣).

ما الفرق بين الحذف والإضمار؟

من سنن العرب الإضمار إيثاراً للتخفيف وثقة بفهم المُخاطب فمن ذلك إضمار (أنَّ) وحذفها من مكانها كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ (الروم: ٢٤)، أي أن يريكم البرقومن ذلك إضمار (مَنْ) كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (الصافات: ١٦٤)، أي إلا من له.

ومن ذلك إضمار (مِنْ) كما قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: ١٥٥)، أي من قومه.

ومن ذلك إضمار (إلى) كما قال جلَّ جلاله: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ (طه: ٢١)، أي إلى سيرتها الأولى.

ومن ذلك إضمار الفعل كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الْمَوْتَى﴾ (البقرة: ٧٣)، وتقديره: فضُرِبَ فيُحيي كذلك يُحيي الله الموتى. ومثله: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾ (البقرة: ٦٠)، وتقديره: فضرب فانفَجَرَت.

الفرق بين الحذف وبين الإضمار أن شرط المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ نحو: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان: ٣١)، أي ويعذب المنافقين، ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء: ١٧١) أي ائتوا أمراً خيراً لكم وهذا لا يشترط في الحذف. ويدل على أنه لابد في الإضمار من ملاحظة المقدر باب الاشتقاق، فإنه من أضمرت الشيء أخفيته قال: «سيبقى لها في مضمر القلب والحشا».

وأما الحذف فمن حذفت الشيء قطعته وهو يشعر بالطرح بخلاف الإضمار ولهذا قالوا أن تنصب ظاهرة ومضمرة. ورد ابن ميمون قول النحاة إن الفاعل، يحذف في باب المصدر وقال الصواب أن يقال يضمر ولا يحذف؛ لأنه عمدة في الكلام؛ وقال ابن جنى في خاطرياته من

www.SID.ir

Archive of SID

اتصال الفاعل بالفعل أنك تضمره في لفظ إذا عرفته نحو قم ولا تحذفه كحذف المبتدأ ولهذا لم يجز عندنا ما ذهب إليه الكسائي في ضربني وضربت قومك (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٢).

ما الفرق بين الحذف والاقتصار

إنّ الحذف لابد فيه من خلف ليستغني به عن المحذوف، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغني عنه، والحذف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار.

ومن ذلك قوله جل جلاله: ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**﴾ (القيامة: ٢٦) وقوله: ﴿**حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾ (ص: ٣٢) وقوله: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ**﴾ (الرحمن: ٢٦) فحذف النَّفس والشمس والأرض إيجازاً واقتصاراً. ومن ذلك حذف حرف النداء كقولهم: زيدٌ تعال. وعمرو اذهب أي يا زيد ويا عمرو. وفي القرآن: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾ أي يا يوسف. ومن ذلك حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة في النداء دون غيره كقولهم: يا حارُ يا مالُ ويا صاحُ أي يا حارث ويا مالك ويا صاحبي ويقال لهذا الحذف: الترخيم وفي بعض القراءات الشاذَّة: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالُ**﴾ (الزخرف: ٧٧). وقال امرؤ القيس في معلّقته: «أفاطِمُ مَهلاً بَعْضَ هذا التَّدللِ» أي يا فاطمة.

ما الفرق بين الحذف والاختصار

الحذف يتعلق بالألفاظ؛ وهو أن يأتي بلفظ تقضى غيره، ويتعلق به ولا يستقل بنفسه، ويكون في الموجود دلالة المحذوف، فيقتصر عليه طلب لاختصار، كقوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾ أي: أهل القرية.

فإن السؤال يتعلق بأهلها، والقرية تدل على المحذوف.

وأما الاختصار: فيرجع إلى المعاني، وهو أن يؤتى بلفظ مفيد لمعان كثيرة لو غير بغيره، لاحتاج إلى أكثر من ذلك اللفظ (الخطيب القزويني، ١٩٩٦، ص٦٠).

قال ابن هشام: جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً. ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل (انظر، السيوطي، ١٤٠٧، ص٢٩٥).

من سنن العرب: أن تحذف الألف من (ما) إذا استَفْهَمَتْ بها فتقول: بِمَ؟ ولِمَ؟ ومِمَّ؟ وعلامَ؟ وفيمَ؟ قال تعالى: ﴿**فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا**﴾؟ وكما قال عزّ وجلّ: ﴿**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۞ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**﴾ (النبأ: ١-٢): أي عن ما؟ فأدغم النون في الميم. ومن الحذف للاختصار قول

www.SID.ir

Archive of SID

الله تعالى: ﴿**يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى**﴾ (طه: ٧) أي السر وأخفى منه فحذف وقوله: ﴿**وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ**﴾ أي أمرة واحدة أو مرَّة واحدة. ومن الحذف قوله: لم أبَلْ ولم أبالِ. وقولهم: لم أكُ ولم أكُنْ. وفي كتاب الله عزّ وجلّ : ﴿**وَلَمْ تَكُ شَيْئًا**﴾ (مريم: ٩).

الحذف خلاف الأصل

والحذف خلاف الأصل وعليه ينبني فرعان:

أحدهما إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن الأصل عدم التغيير.

والثاني إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى (الزركشي، ١٣٩١، ج٣، ص١٠٤).

النتيجة

قد يحذف في اللغة العربية كاللغات الأخرى بعض عناصر الجملة اعتماداً على دلالة السياق فعلى المخاطب كشف المحذوف بمساعدة القرائن والدلائل وباستعانة من علوم اللغة المتنوعة كالنحو والصرف والبلاغة. الحذف في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لأن هذه اللغة من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، والحذف يعد أحد نوعي الإيجاز وهما: القصر والحذف، الحذف ترك ذكر بعض الكلام لمقتضٍ يقتضي ذلك الترك ولقرينةٍ دالة على المتروك؛ وقد نفرت العرب مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف. الحذف ظاهرة شديدة الوضوح في الكتب العربيّة، تناولها النحاة والبلاغيّون والمفسّرون؛ ولكنه لا يوجد في النحو غالباً باباً مستقلاً والمحدثون من النحاة كرروا ما قال القدماء عن أسباب الحذف ودواعيه عند العرب، فلم يخرجوها عن معاني الإيجاز والاختصار الذي يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل؛ بخلاف الكتب البلاغية، فنرى حداً معلوماً فيها للحذف وأبحاثاً كثيرةً دلّ بها بحثنا هذا. فنثبت في هذه الدراسة وجوه افتراق الموضوع واشتراكه، بعد أن نذكر الآراء المختلفة.

إن دواعي الحذف كثيرة منها الاختصار وتسهيل الحفظ وتقريب الفهم وضيق المقام وإخفاء الأمر على غير السامع والضجر والسآمة وتحصيل المعنى الكثير باللفظ اليسير. ويستحسن الحذف في الاستعطاف وشكوى الحال والاعتذار والتعزية. تتضاعف أهمية

www.SID.ir

Archive of SID

الحذف في فهم آيات الأحكام؛ لأنّ الإبهام والغموض الناتجين من التقدير الملازم للحذف قد يؤدي إلى مشاكل عديدة في فهم معاني الآيات ومدلولها، كما إنّ كثيراً من خلافات المفسرين يرجع إلى الخلافات النحوية. يختلف الحذف عن الاضمار والاقتصار والاختصار اختلافاً. ويقع الكلام في الحذف من خمسة أوجه: في فائدته وفي أسبابه ثم في أدلته ثم في شروطه ثم في أقسامه.

www.SID.ir

Archive of SID

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن منظور، محمد بن مكرم (١٩٩٠م). *لسان العرب*. بيروت: دار صادر.

٢. ابن جني، أبوالفتح عثمان (١٩٨٦م). *الخصائص*. تحقيق محمّد على النجّار، ط ٣، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

٣. ابن عقيل، العقيل الهمداني (دون تا). *شرح ابن عقيل*. طهران: ناصر خسرو.

٤. ابن هشام، جمال الدين (٢٠٠٢م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. القاهرة: دار السلام.

٥. أبو شادي، مصطفى (١٩٩٢م). *الحذف البلاغي في القرآن*. القاهرة: مكتبة القرآن.

٦. ترجاني زاده، أحمد (١٣٤٠ش). الحذف. *مجله زبان وادبيات*، العدد٥٧، كلية الآداب بتبريز.

٧. الزركشي، محمد بن بهادر (١٣٩١هـ). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. بيروت: دار المعرفة.

٨. الجرجاني، عبد القاهر (١٩٧٧م). *أسرار البلاغة*. تعليق محمّد عبد العزيز النجّار. القاهرة: مكتبة محمّد علي صبيح.

٩. الجوهري، أبو نصر إسماعيل (٢٠٠٩م). *الصحاح*. راجعه واعتنى به محمد محمد التامر وآخرون، القاهرة: دار الحديث.

١٠. الخطيب القزويني، جلال الدين (٢٠٠٩م). *الإيضاح في علوم البلاغة*. تحقيق عبد القادر حسن. [دون مكان]: مكتبة الآداب.

١١. السيوطي، جلال الدين (١٤٠٧هـ). *الإتقان*. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية.

١٢. الشهري، عليبن عبدالله (١٤٢٤هـ). *أسلوب الحذف في سياق القصص القرآني*. مجلة الأحمدية، العدد ١٤.

١٣. الطبرسي، فضل بن حسن (١٣٧٢ش). *مجمع البيان في تفسير القرآن*. طهران: ناصر خسرو.

١٤. عبد الحميد، محمد محي الدين (دون تا). *منحة الجيل بتحقيق شرح ابن عقيل*. طهران: ناصر خسرو.

١٥. محمد سعد، محمود توفيق (١٤٢٤هـ). *الإمام البقاعي ومنهاجه في تأويل بلاغة القرآن*. القاهرة: [دون نا].

www.SID.ir